رؤيتنا

رحلة نحو إعادة هندسة التعليم المدرسي

إعداد

الدكتور خميس بن عبيد العجمي

نوفمبر

2025

رؤيتنا

رحلة نحو إعادة هندسة التعليم المدرسي

إعداد

الدكتور خميس بن عييد العجمي

نوفمبر
2025

في صباح يوم عادي من أيام عام 2015، جلس رئيس الوزراء أمام شاشة حاسوبه، يتأمّل تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بصمت ثقيل، كان الرجل شاباً ينتمي لجيل(Z)، ذلك الجيل الذي نشأ في عصر الثورة الرقميّة، وحمل في قلبه إيماناً راسخاً بقدرات الشباب، ورؤية استشرافيّة لمستقبل لم يعد يحتمل المماطلة، كانت عيناه تنتقلان بين الأرقام الصادمة:

معدّل البطالة يتجاوز 30% ، ودين عامّ خارجيّ يتجاوز نسبة 70% من الناتج المحليّ، والفقر يطال أكثر من الثلث، و20 ألف خريج جامعيّ يتخرّجون كلّ عام ليقفوا في طوابير البطالة، والنّظام الصحيّ يترنّح، والضمان الاجتماعيّ هشّ كبيت من ورق، والاقتصاد يعتمد بشكل شبه كليّ على عائدات النفط في ظلّ غياب ثقافة الإنتاج المحليّ والصناعة، وعمالة وافدة تشكلّ نسبة كبيرة جداً من إجمالي القوى العاملة وتتجاوز في بعض القطاعات نسبة المواطنين، ومؤشّرات متعلّقة بأنواع الأميّة المختلفة تعكس ارتفاعاً مطّرداً، بينما يوضع الأمن الداخلي أمام تحدّيات كبيرة....

وعلى طرف المكتب كانت هناك ورقة كانت كفيلة بإشعال الغضب في نفسه إلى جانب ما سبق من تقارير، لقد كانت قراراً وتوصية من الحكومة بالتّوجّه نحو الاقتراض من صندوق النقد الدوليّ لتسديد ديون مستحقّة، فكانت هذه التوصية دافعاً له للتفكير في ضرورة الإقدام على تغيير الوضع القائم...

فلم تكن تلك الأرقام مجرد إحصاءات جامدة على ورق أبيض، ولم تكن تلك التوصية قراراً مدروساً وسليماً في نظره، فهو متخصّص في علم الاقتصاد ويعلم فداحة ما سيقدمون عليه من اقتراض أو تجاهل لهذه الأرقام، ولم يكن أولئك الشباب مجرّد احصائيات بطالة، إنّما كانوا وجوهاً يعرفها، شباباً التقاهم في الشوارع يحملون شهادات جامعيّة وجيوباً خاوية، أحلاماً محطّمة وطاقات مهدورة، ومستقبلاً غامضاً لجيل بأكمله ينتظر معجزة لن تأتي....

أغلق حاسوبه ببطء، ووقف أمام النّافذة الكبيرة المطلّة على المدينة.... و في الأسفل، كانت حافلات المدارس تتوقّف عند الأرصفة، وطلبة صغار يحملون حقائبهم الثقيلة على ظهورهم الصغيرة، يتّجهون إلى مدارسهم بوجوه خالية من الحماس... في تلك اللحظة بالذات، ومض في ذهنه سؤال واحد كالبرق يشقّ ظلمة الليل:

ما القاسم المشترك بين كلّ هذه الأزمات التي تنخر في جسد الوطن؟

أدرك الحقيقة التي كانت واضحة وضوح الشمس، لكنّها مدفونة تحت ركام السنين والعادات البالية:

إنّه التّعليم...

فالنّظام التعليميّ الذي ورثوه عن أجيال سابقة، أصبح اليوم أشبه بسكّة حديد صدئة، قطار واحد يسير بسرعة واحدة في مسار واحد نحو وجهة واحدة، ولا يملك أيّ راكب حريّة الاختيار أو النزول أو التباطؤ أو الانعطاف...

نظام يُنتج نسخاً متشابهة من البشر، كمصنع قديم ينتج قطعاً متطابقة لا روح فيها ولا إبداع، نسخاً لا تملك مهارات العصر ولا تستطيع قيادة التّغيير، نسخاً محكومة بالفشل قبل حتّى أنْ تبدأ...

في تلك اللحظة التي لا تتكرّر في حياة الأمم إلاّ مرّات معدودات، وُلد القرار الجريء....

قرار لم يكن نابعاً من دراسات استشاريّة باهظة الثمن ولا من ضغوط خارجيّة، بل من قناعة عميقة بأنّ التحوّل الحقيقي يبدأ من التعليم، وأنّ كلّ محاولة لإصلاح الاقتصاد أو المجتمع دون إصلاح التعليم هي كمن يحاول بناء ناطحة سحاب على أساس متصدّع....

لم يكن رئيس الوزراء من النّوع الذي يكتفي بالأحلام الجميلة أو الخطب الرنّانة، فقد كان يعرف أنّ الأمم لا تُبنى بالكلمات بل بالأفعال، وأنّ التحوّل الحقيقيّ لا يحدث بإصلاحات سطحيّة، فقد وضع أمامه هدفاً طموحاً يكاد يكون مستحيلاً في نظر الكثيرين:

خطّة وطنيّة لخمسة وعشرين عاماً كاملة لإعادة هندسة المنظومة التعليميّة من جذورها، بحيث يصبح كلّ خريّج من هذا النّظام الجديد...

- قادراً على قيادة التحوّل الاقتصاديّ والاجتماعيّ...
- مالكاً للمهارات المستقبليّة والتّفكير النقديّ الذي يمكّنه من مواجهة تحدّيات لم تُخلق بعد...
- رائد أعمال ومبتكراً لا مجرّد باحث عن وظيفة حكوميّة بانتظار التّقاعد...

- ومواطناً مسؤولاً يحمل قيماً راسخة ووعياً حضارياً بمسؤوليته تجاه وطنه والعالم....

فبدأ بتشكيل لجنة وطنيّة عليا من عدد من الخبراء الاستثنائيّين الذين اختارهم بعناية فائقة:

خبير في التخطيط الإستراتيجيّ التربويّ يفهم كيف تُرسم الرؤى طويلة الأمد وتُترجم إلى خطوات عمليّة..

- أكاديميّ متخصّص في التّعليم والمناهج يعرف الفرق بين التّلقين الميّت والتّعلّم الحيّ...
- خبير اقتصاديّ يستطيع ربط التّعليم بسوق العمل والتنمية المستدامة...
- متخصّص في علم الاجتماع والتربية المجتمعيّة يدرك أنّ التعليم ليس مجرّد مهارات بل قيم وأخلاق وتماسك اجتماعي...
- خبير موارد بشريّة يعرف كيف يُختار المعلّم الاستثنائيّ وكيف يُدرّب وكيف يُحفّز...

وقام بإعطائهم مهمّة واحدة محدّدة وواضحة:

كيف يمكن للتّعليم أنْ يكون المحرّك الأساسيّ لمعالجة الأزمات الوطنيّة، وتحقيق التنمية الشاملة في خمسة وعشرين عاماً؟

سؤال واحد كبير، لكنّه يحمل في طيّاته مصير أجيال كاملة.....

وأمام هذه المهمّة كان رئيس الوزراء يعرف أنّ إصلاح التعليم وحده لن يكفي إنْ لم يكن جزءاً من رؤية وطنيّة شاملة، لذلك فقد قرّر إطلاق مبادرة أسماها)المواطن أولاً(، ليتمّ تطبيقها قبل البدء برحلة التّحوّل التعليميّ، وهي مبادرة تقوم على مبدأ بسيط لكنّه ثوريّ؛ فكلّ قطاع في الدولة، كلّ مؤسسة، كلّ برنامج، وكلّ مشروع، يجب أنْ يخدم المواطن ويحسّن معيشته، لا أنْ يخدم نفسه أو يبرّر وجوده....

ومن هنا بدأ برسم خارطة للإصلاح الاقتصاديّ، بحيث يعطي الأولويّة للمشاريع والتوريدات للشركات المحليّة لتنمو وتوظّف أبناء الوطن، ويفتح الباب للقطاع الخاص لتقديم دعم لتوفير 700 ألف وظيفة على مدار عشرين عاماً، وأكّد على ضرورة إنشاء صناديق سياديّة للاستثمار الداخلي بدلاً من البحث عن عوائد سريعة في الخارج، أو اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدوليّ، ووضع هدفاً طموحاً بألاّ يقلّ راتب أيّ

مواطن خرّيج عن 2000 دولار شهرياً، وهذا رقم كان يبدو خيالياً للكثيرين، لكنّه كان يعرف أنّ الأحلام الكبيرة هي الوحيدة التي تستحقّ العناء...

ومن ثمّ أكّد ضرورة تطبيق الحوكمة بصرامة، فقد أراد أنْ تكون الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد أكثر من مجرّد شعارات تُرفع في الخطب، فهو أرادها ممارسة يوميّة صارمة، وعمّق فكرة الاستثمار في الأمن الغذائي والزراعة والثروة السمكيّة والمعادن لتحقيق الاكتفاء الذاتيّ تدريجياً، فالأمّة التي لا تطعم نفسها لن تستطيع أنْ تحكم نفسها...

وطالب بإعادة النّظر في الإعلام، وتقوية الإعلام المسؤول والهادف ووضع رقابة صارمة على المحتوى المبثّ للتصدّي للإعلام الهابط الذي يسمّم العقول..

إلى جانب قيامه بالتركيز على الجانب الصحيّ ونظام التقاعد والضمان الاجتماعي، لعلمه بأنّ الإنسان الذي يعيش في قلق على صحّته وصحة أبنائه ومستقبله بعد التّقاعد لن يستطيع الإبداع أو العطاء....

فضلاً عن توجيهه لضرورة إعادة هندسة الدّعم الحكوميّ بذكاء، فبدلاً من الدّعم العشوائي الذي يستهلك الموارد دون فائدة حقيقيّة، فقد ابتكر فكرة لنظام يدعم الكهرباء والماء والخدمات الأساسيّة بناءً على الترشيد، فكلّ مواطن يكون له حصّة معقولة مبنيّة على دخله ومكان سكنه، ومن يستهلك أكثر يدفع أكثر، ومن يرشّد يُكافأ، فهو نظام عادل يحفّز السلوك الإيجابي ولا يعاقب المحتاج.

ولكن وسط كلّ هذه الإصلاحات الضروريّة والمهمّة، كان رئيس الوزراء يعرف الحقيقة الكبرى:

بأنّ كلّ هذه المحاور، كلّ هذه المشاريع، وكلّ هذه الطموحات، لن تنجح ما لم يكن هناك جيل قادر على قيادتها وتطويرها واستدامتها، وهذا الجيل لن يُصنع إلاّ في مكان واحد ألا وهو المدرسة، فالتعليم هو المفتاح الذي سيفتح كلّ الأبواب المغلقة...

لذلك فقد وقف رئيس الوزراء في أول اجتماع له مع اللجنة الوطنيّة، وتحدّث بصوت هادئ لكنّه حاسم: "نظامنا التعليميّ الحاليّ أشبه بسكة حديد صدئة لا يحيد عنها القطار، قطار واحد، مسار واحد، سرعة واحدة، وجهة واحدة، ونهاية محتومة للجميع، فلا مجال للتفرّد، ولا احترام للفروق الفردية، ولا يوجد

مساحة للإبداع، فقد نجد طفلاً يحبّ الرسم يُجبر على حفظ معادلات رياضيّة لن يستخدمها أبداً، وطفلاً موهوباً في الفيزياء يُجبر على حفظ قصائد شعريّة لن تنفعه في ورشته المستقبليّة، وطفلاً يتعلّم ببطء يُوصم بالفشل والغباء لأنّه لا يستطيع مجاراة القطار."...

ومن ثمّ رسم لهم رؤية مختلفة تماماً:

"نريد أنْ نتحوّل من المصنع الذي يُنتج نسخاً متشابهة، إلى الحديقة التي توفّر البيئة الخصبة لينمو كلّ متعلّم بطريقته الفريدة، فلا تجبر الوردة على أنْ تصبح شجرة، ولا تلام النّخلة لأنها ليست زهرة ياسمين، فالحديقة توفّر التربة الخصبة، وأشعة الشمس، والماء النقيّ، والرعاية المتأنّية، ثم تترك كلّ نبتة تنمو بطريقتها، بسرعتها، في اتّجاهها، لتصل إلى أفضل نسخة من نفسها"...

وأردف قائلاً..

" ولتحقيق هذا البناء المتين، وتلك الرؤية الطموحة، فقد وجب الاهتمام بالمراحل التعليميّة المبكرة، بوصفها اللبنة الأولى، والنواة السليمة لاكتساب المهارات الحياتيّة بأكملها، التي سيرتكز عليها نموّ الطفل مدى حياته، فاتقان القراءة والكتابة، والخطّ، والنطق السليم، إلى جانب بناء رصيد لغويّ غنيّ، هي المهارات التي تطلق شرارة الإبداع لدى الأطفال وتفتح لهم آفاق اكتشاف الذات، ولن يتأتّى لكلّ هذا بالتّحقّق إلاّ من خلال قيام البيت والمدرسة بدورهما المتكامل على أكمل وجه، والحرص على أنْ يقوم المختصّون بمرحلة التعليم المبكّر بواجبهم بإخلاص وثبات وإيمان بأهميّة هذه المرحلة من عمر الطلبة، إلى جانب ضرورة كونهم من حملة الشهادات المتخصّصة في التربية، والتي لا تقلّ عن درجة الماجستير"....

فهذه الفلسفة الجديدة لم تكن مجرّد كلام نظري، بل كانت تتطلّب إعادة هندسة جذريّة لكلّ شيء، من مراحل دراسيّة، مناهج، طرق التدريس، معايير التقييم، دور المعلّم، بيئة التعلّم وكلّ شيء، وتتطلّب قراراً بالتّخلّي عن التقسيم التقليدي الجامد؛ ست سنوات ابتدائي، ثلاث سنوات إعدادي، ثلاث سنوات ثانوي، وأنْ يتمّ استبداله بما أسماه ب"خرائط التعلّم الديناميكيّة"، بحيث تقوم المراحل التعليميّة على الكفايات والمهارات والقيم بدلاً من السنوات الدراسية الجامدة، فلم يعد السؤال: كم عمرك؟ بل أصبح:

ماذا تستطيع أنْ تفعل؟ ما المهارات التي أتقنتها؟ ما القيم التي تحملها؟

فهنا باتت الرؤية أعمق من كونها إصلاحاً تجميلياً، لتصبح تحوّلاً جذرياً، نحو إعادة هندسة المنظومة التعليميّة من جذورها، والانتقال من "التّعليم التقليدي" إلى "التّعلّم الحي"، ومن "الإعداد للامتحان" إلى "الإعداد للحياة"، فالسؤال الجوهري: كيف نُعد أبناءنا للحياة، لا للامتحان فقط؟

فبذلك يتمّ تجاوز النموذج القديم إلى نموذج أحدث؛ فمن المعلم كالمصدر الوحيد للمعرفة، ومن الكتاب كالمرجع النهائي، ومن الطالب كمتلقٍّ سلبي في ثقافة التلقين والحفظ، ومن النجاح المبني على ما نسترجعه في الامتحان، إلى المعلّم كمرشد ومصمّم لمسارات التعلّم، والتكنولوجيا كأداة تمكين شخصيّة، والطالب كباحث ومبدع ومفكّر، والنجاح المبنيّ على ما نُبدع ونغيّر ونُضيف...

وبذلك ستشمل محاور التّحوّل الأساسيّة الأبعاد الآتية؛

المنهج، من المعلومات إلى الحياة: إلى مناهج تُشبه الحياة في تنوّعها واتّساعها، وتتقاطع فيها العلوم والمعارف والمهارات، ويتعلّم معها الطالب كيف يفكّر لا ماذا يفكّر، ويتعلّم كيف يسأل لا كيف يجيب، ويتعلّم ماذا يحدث في الحياة، لا في الامتحان...

التّقييم، من الحكم إلى النمو: فهو ليس رقماً نهائياً يختزل الطالب، إنّما رحلة مستمرّة لتشخيص نقاط القوة ومواطن الإبداع، فالنّجاح لا يُقاس بما نحفظ، بل بما نُبدع...

المدرسة، من مؤسّسة إلى مجتمع حيّ: فهي مركز مجتمعيّ ينبض بالحياة والتّفاعل، وفيها تتكامل أدوار المعلّم والطالب والأسرة والمجتمع، وهي مفتوحة على العالم من خبراء، مبدعين، وآباء، وتعدّ مختبراً للابتكار وميداناً لتشكيل المواطن الفاعل...

والتكنولوجيا، من أداة إلى تمكين: فهي أداة تمكين شخصيّة لكلّ متعلّم، وتراعي قدرات الطالب وسرعته الخاصة، وتحوّل المدرسة إلى بيئة تعلّم ثريّة ومحفّزة...

تأهيل المعلّمين وإعداد المدراء والقادة: بالتّحوّل من التّلقين إلى الإلهام؛ فالمعلّم لم يعد ناقلاً للمعرفة، بل مُلهماً يُشعل شغف التّعلّم، وموجّهاً يرافق الطالب في رحلته، ومُيسّراً يُهيّئ بيئة الاكتشاف والإبداع، أمّا القائد

التّربويّ فهو صانع رؤية وباني ثقافة مدرسيّة تحتفي بالتّميّز والابتكار، ويحتاج كلاهما إلى تطوير مستمرّ يواكب التّحوّلات، ويعزّز مهارات القيادة الملهمة والتّفكير الإبداعيّ...

تنويع الأساليب التّدريسيّة وابتكار الوسائل التّعليميّة، بالانتقال من النّمطيّة إلى التّفريد؛ فلكلّ طالب طريقته الخاصّة في التّعلّم، وذكاءاته المتعدّدة التي تحتاج إلى أساليب متنوّعة تُراعي الفروق الفرديّة، من التّعلّم بالمشاريع إلى التّعلّم التّعاونيّ، ومن القصّة إلى التّجربة، ومن المحاكاة إلى الواقع الافتراضيّ، فالتّنوّع ليس ترفاً بل ضرورة لضمان وصول المعرفة إلى كلّ عقل بالطّريقة التي تُناسبه...

التواصل والتعبئة الوطنيّة كركيزتين أساسيّتين، فلا تقتصر الجهود على معالجة القطاعات فحسب، بل تمتدّ لتعزيز الانتماء والهويّة الوطنيّة، وفي هذا الإطار، سيتمّ إطلاق المبادرة الوطنيّة " من يتعلّم .. يبني" التي تهدف إلى تنفيذ حَمَلات توعوية لصنع مجتمع متعلّم، يكون فيه التعليم حقّاً مكفولاً وميسّراً للجميع دون استثناء، وأساساً لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار....

تفعيل دور أولياء الأمور ومؤسّسات المجتمع المحلّيّ، بالتّحوّل من الانفصال إلى الشّراكة؛ فالتّربية مسؤوليّة مشتركة لا تنتهي عند باب المدرسة، بل تمتدّ إلى البيت والحيّ والمجتمع بأسره، فالأسرة شريك أساسيّ في رحلة التّعلّم، والمجتمع المحلّيّ بمؤسّساته وخبراته هو امتداد طبيعيّ للفضاء التّعليميّ، وحين تتكامل هذه الأدوار وتتضافر الجهود، نبني منظومة تربويّة متماسكة تُنشئ جيلاً واعياً مسؤولاً قادراً على بناء مستقبله ومجتمعه...

إنشاء هيئة وطنيّة للإنذار المبكّر في التعليم، تكون تابعة لمكتب مجلس الوزراء، وتعمل كمنظومة استباقيّة تعتمد على الذكاء الاصطناعيّ، وتقوم بتحليل البيانات الضخمة لرصد المخاطر التعليميّة قبل تفاقمها، وتتولّى تحديد التهديدات الرئيسيّة مثل ارتفاع معدّلات التسرب المدرسي، تدنّي مستويات التحصيل الأكاديمي، الفجوات التعليمية بين المناطق، نقص الكفاءات التدريسية في تخصّصات حيوية، وتدهور البنية التحتيّة المدرسية، ومن ثمّ تقوم بإصدار تقارير بتوصيات إجرائيّة تمكّن صانعي القرار من التدخّل المبكّر، ممّا سيساهم بتحويل إدارة التعليم من النهج التفاعليّ إلى نموذج استباقيّ يضمن ترشيد الموارد، وتحقيق العدالة التعليميّة، ورفع جودة المخرجات بشكل مستدام....

فهذه المحاور بأكملها ستقوم بتأطير خارطة طريق إعادة الهندسة التعليميّة المنشودة ضمن عدد من المراحل، وأولى هذه المراحل مرحلة النواة، حيث ستكون هناك مجموعة مدارس نموذجية تُشكّل بذرة التّغيير، ومن ثمّ مرحلة تمكين وإعداد للمعلم الجديد القادر على قيادة التحول، ومرحلة الشراكة بين القطاعات المختلفة لتوجيه التعليم نحو المستقبل، ومرحلة الاستدامة بصنع القرار والإرادة واستدامة الموارد، وصولاً للنّتائج المرجوّة، فلن يقاس النّجاح بـعدد الناجحين في الامتحانات و معدّلات الحفظ والاسترجاع، بل سيُحتفى بـالقادرين على التّفكير النّاقد، المبتكرين وصُنّاع الحلول، المتعاطفين إنسانياً، والمتعلّمين مدى الحياة، والقادة الواثقين ببناء المستقبل...

فنحن نسعى أنْ نمضي قدماً نحو صنع إنسان جديد، إنسان يحمل وعياً نقدياً يميّز بين الغثّ والسّمين، وشغفاً بالتعلّم لا ينتهي بالشّهادة، وثقةً بالقدرة على قيادة الوطن نحو المستقبل، وإبداعاً حقيقياً يصنع الفرق في مجتمعه، فهو سيخوض رحلة طموحة، لكنّها ليست مستحيلة، لكونه سيكون بذاته وفكره وعقله وضميره وروحه ومهاراته وعلمه وقيمه أعظم ثروة نملكها ونستثمر بها...

ومنذ هذه اللحظة اكتملت الرؤية في ذهن رئيس الوزراء وفريقه، لكنّه كان يعرف أنّ تحويلها إلى واقع يحتاج إلى صبر إستراتيجيّ وتدرّج مدروس، فلا يمكن تغيير نظام كامل بين ليلة وضحاها دون أنْ ينهار كلّ شيء، فقسّم الخطة إلى خمس مراحل، كلّ واحدة تمتدّ لخمس سنوات، ولكلّ واحدة أهداف واضحة ونتائج ملموسة يمكن قياسها....

وكانت الأصعب لأنّها تطلّبت تغيير كلّ شيء من الصفر...

ففي السنة الأولى، أطلق رئيس الوزراء حواراً مجتمعياً شاملاً، شارك فيه المعلّمون وأولياء الأمور والطّلبة ورجال الأعمال والأكاديميّون والمثقّفون، وأرسل فرقاً لدراسة التّجارب الدوليّة الناجحة، لا للنّسخ الأعمى، إنّما للتّعلّم والاقتباس بما يناسب السياق المحلي والقيم الوطنية، وأعاد فريقه صياغة الأهداف التعليميّة الوطنيّة من الصفر، وصمّم إطاراً جديداً للمناهج يقوم على الكفايات والقيم والمهارات لا على المعلومات المحفوظة، وأطلق في العام نفسه المنصّة الوطنيّة الإلكترونيّة التي ستصبح العمود الفقريّ للنظام بأكمله، منصّة تربط كلّ مدرسة بكلّ طالب، وبكلّ معلّم، بالجامعات والشّركات والحكومة، وتسجل كلّ إنجاز وكلّ تقييم بشفافية تامّة...

فهي لم تكن مجرّد نظام تقني، بل أصبحت الذاكرة الحيّة للأمة، فقد ربطت المنصة كلّ شيء بكلّ شيء، فالجامعات تستطيع أنْ ترى السجلّ الكامل لأيّ متقدّم وتقرّر قبوله بناءً على بيانات حقيقيّة لا على اختبار واحد، والشركات تستطيع أنْ تبحث عن موظّفين بمهارات محدّدة وتجدهم بسهولة، والحكومة تستطيع أنْ تمنح البعثات الدراسيّة للأكثر استحقاقاً بناءً على معايير واضحة وعادلة، والطّلبة أنفسهم يستطيعون أنْ يروا تقدّمهم ويقارنوا أنفسهم بأنفسهم لا بالآخرين، وأولياء الأمور يستطيعون متابعة أبنائهم لحظة بلحظة، فالشفافية كانت مطلقة، لا شيء يُخفى، كلّ شيء موثّق، كلّ شيء قابل للمساءلة...

وهنا كان رئيس الوزراء يفتخر بهذه المنصة أكثر من أيّ شيء آخر، لأنّها ضمنت العدالة التي طالما حلم بها: فلم يعد النجاح رهناً بمعرفة شخص مهم أو دفع رشوة أو الانتماء لعائلة معينة، بل أصبح رهناً بالجدارة الحقيقيّة المثبتة بالبيانات الموضوعيّة...

ومن ثمّ التفت الرئيس نحو الفجوة الهائلة الحاصلة بين ما يتعلّمه الطالب في المدرسة وما يحتاجه في سوق العمل، فالخرّيج يحمل شهادة جامعيّة لكنّه لا يعرف كيف يكتب بريداً إلكترونياً رسمياً، أو كيف يتعامل مع ضغوط العمل، أو كيف يعمل ضمن فريق، لذلك، قرّر أنْ يجعل القطاع الخاص شريكاً حقيقياً لا مجرّد متفرّج أو ناقد، فبدأت الشراكة صغيرة في مدارس نموذجيّة عشر، فاتّصل شخصياً برؤساء كبرى الشركات في البلد

ودعاهم إلى اجتماع، وجلس معهم ولم يطلب منهم تبرّعات مالية، بل طلب شيئاً أثمن: وقتهم وخبراتهم.. فقد أراد منهم أنْ يفتحوا أبواب شركاتهم للطلبة، وأنْ يدربّوهم، وأنْ يشاركوا في تصميم المناهج لتعكس احتياجات السوق الحقيقيّة، وأنْ يقدّموا مشاريع حقيقيّة يعمل عليها الطلبة، وفي المقابل، عرض عليهم حوافز سخيّة، كإعفاءات ضريبيّة كبيرة لكلّ شركة مشاركة، وأولويّة في المناقصات الحكومية، وسمعة ممتازة كشركة مسؤولة اجتماعياً تستثمر في المستقبل، والأهمّ الحصول على موظّفين مؤهّلين تأهيلاً مسبقاً يفهمون ثقافة الشركّة ولا يحتاجون لسنوات من التّدريب الداخليّ المكلّف...

في البداية، كان هناك تشكّك، فالشّركات معتادة على أنّ الشراكات مع الحكومة تكون شكليّة وبيروقراطيّة ومضيّعة للوقت، ولكنْ حين رأوا الجديّة والتنظيم والنتائج الأوليّة من المدارس النموذجيّة، تغيّر الموقف تماماً، وبدأت الشركات بالانضمام، فكان الطلبة في المرحلة يقضون ستة أشهر كاملة على الأقل في التدريب الميدانيّ الفعليّ، إلى جانب موظّفين حقيقيّين ويساهمون في مشاريع حقيقيّة ويواجهون تحدّيات حقيقيّة...

ولكنّ القرار الأجرأ الذي اتّخذه في السّنة الأولى كان متعلّقاً بالمعلمين، فقد أدرك أنّ المعلم هو حجر الزاوية في أيّ إصلاح تعليميّ، فأعلن عن ثورة في اختيار المعلمين؛

معايير اختيار صارمة عالميّة المستوى، اختبارات مهنيّة ونفسيّة وشخصيّة مكثّفة تستمرّ لأسابيع، قبول أفضل المتقدّمين، فقط الأفضل من الأفضل يستحقّون أنْ يشكّلوا عقول الأجيال، ومن ثمّ أعلن قراراً بأنّ رواتب المعلمين ستصبح الأعلى في الدولة، وتساوي رواتب القضاة والأطباء وكبار المسؤولين، فقد كان واضحاً في فلسفته، فهو يقول: إذا أردنا الأفضل، يجب أن ندفع للأفضل، فقام بإضافة حوافز استثنائيّة للمتميّزين..

كما أوعز بتنفيذ برامج تدريب مكثّفة تستمرّ لسنتين كاملتين لتحويل المعلّم من مجرّد ناقل للمعرفة إلى مرشد وملهم وقدوة، وتوّج ذلك بإنشاء أكاديميّة لتدريب المعلّمين تحاكي البيئة العمليّة للتّعليم، واستحدث نظام رخصة المعلّم المهنيّة، والتي يجب تجديدها دورياً وفقاً لتقييم مهنيّ وسلوكيّ ومهاراتيّ، وقام بتأسيس "أكاديميّة المعلّم القياديّ" لتأكيد دمجه مع محيطه العمليّ بكفاءة، إلى جانب إنشاء مراكز متخصّصة لتجديد الرؤية التعليميّة، وتطوير منصّات متخصّصة احترافيّة للتّعلّم القياديّ المستمرّ...

وإلى جانب ما سبق فقد كان هناك قرارٌ آخر يتعلّق بالبنية الأساسيّة...

فقد قرّر تحويل المدارس من مبانٍ تقليدية بفصول مغلقة إلى مراكز تعلّم ذكيّة بمساحات مفتوحة ومرنة، وفصول دراسيّة تفاعليّة بألواح ذكيّة وأجهزة لوحيّة لكلّ طالب، ومختبرات إبداع وابتكار مجهّزة بطابعات ثلاثيّة الأبعاد ومعدّات روبوتات، ومكتبات رقميّة متطوّرة..

وقام بتخصيص ما لا يقلّ عن 20 % من الموازنة الوطنيّة للتّعليم سنوياً على مدار فترة الرؤية، لعلمه أنّ الاستثمار في التعليم هو الاستثمار الوحيد الذي لا يخسر أبداً، فتمّ توجيه هذا الاستثمار الضخم إلى التّحوّل الرقميّ وتطوير المناهج، ودعم التّعليم الفنيّ والمهنيّ، وتمويل برامج لإعداد وتطوير المعلّمين، وتمويل التّعليم المبكّر، وتطوير البنية التحتيّة للمنظومة التعليميّة..

وفي السّنة الثانية، بدأ التّطوير الفعليّ للمناهج الجديدة بمشاركة خبراء عالميّين وخبراء محلّيّين، وبدأت برامج التدريب المكثّفة للمعلّمين، وتمّ اختيار عشر مدارس نموذجيّة من مختلف المناطق ومختلف المستويات الاجتماعية، وطبّق فيها النموذج الجديد بالكامل، وتمّ منحها الحوكمة والمرونة والموارد، وبدأت مراقبة النتائج بدقة.

وفي السّنة الثالثة، بدأ التوسّع الأوليّ، فعمّم النّموذج على 15% من المدارس، المدارس التي أبدت استعداداً للتغيير وحماساً للتجديد، وأدخل التّعليم المدمج والذّكاء الاصطناعيّ لتخصيص التّعلّم لكلّ طالب بناء على سرعته وأسلوبه، وفُعّلتْ الشراكات مع القطاع الخاص، وبدأت الشركات في استقبال طلبة للتدريبات القصيرة، وأطلق نظام التقييم التراكميّ رسمياً على المنصة الوطنيّة، فأصبح لكلّ طالب ملف رقميّ شامل يُحدّث يومياً..

وفي السّنة الرابعة، كان هناك توسّع متسارع، إذ وصل النموذج إلى 30% من المدارس، وبدأت مراكز الإبداع والابتكار تنتشر في كلّ مكان، وأُطلقت برامج التعليم المستمرّ للكبار، وتفعّلت المسارات المتعدّدة الأكاديميّة والمهنيّة والبديلة بشكل رسميّ.

وفي السنة الخامسة، وصل النّموذج إلى 50% من المدارس، وبدأت النتائج الأوّليّة تظهر بوضوح، فهناك تحسّن ملحوظ في مستوى التّحصيل، وانخفاض في مشاكل السّلوك، وحماس غير مسبوق من الطّلبة، وثقة متزايدة من أولياء الأمور...

وها هو رئيس الوزراء يقف أمام البرلمان ليقرأ النتائج بفخر:

" 50% من المدارس تحوّلت، رواتب المعلّمين ارتفعت بنسبة 200%، 100 مدرسة نموذجيّة أُنشئت بمرافق عالميّة بتمويل من القطاع الخاصّ، وتخصيص دعم من الحكومة لتقديم منح وبعثات لتلك المدارس وطلبتها، والمنصّة الوطنيّة أصبحت تضمّ ملفات طلبة أغلب المدارس، وشراكات مع أكثر من 30 مؤسّسة تعليميّة في القطاع الخاص تحقّقت، وهذه مجرّد البداية، فالطريق طويل، والحصاد الحقيقيّ سيأتي بعد سنوات"....

المرحلة الثانية من عام 2020 حتى عام 2025 ، وكانت مرحلة "التطبيق الشّامل والتحوّل النوعي".

وفي هذه المرحلة، عمّم النموذج على 60% من المدارس، وتوسّعت الشراكات مع القطاع الخاص لتشمل 120شركة، وأُطلقت برامج دعم الخريجين لتمويل مشاريعهم الناشئة، وربطت المنصّة الوطنية بمنصّات التوظيف الحكوميّة والخاصّة...

في عام 2025، تخرّجت أوّل دفعة كاملة من النظام الجديد، شباب وشابات قضوا سنوات دراستهم في النظام الجديد، وكان رئيس الوزراء، الذي كان قد قضى عشر سنوات يراقب ويتابع ويعدّل المسار، يحضر حفل التخرّج بنفسه، فلم يكن حفلاً تقليدياً بتوزيع شهادات، بل كان معرضاً ضخماً لمشاريع الخرّيجين، من روبوتات صمّمها طلبة، لتطبيقات طوّرها آخرون، لأبحاث علميّة أجراها غيرهم، ومشاريع تجاريّة أطلقها روّاد أعمال شباب، فها هو يقف أمام المنصة ليقول:

"قبل عشر سنوات، وعدتكم بأنْ نغيّر التّعليم، واليوم، أنتم الدليل الحيّ على أنّنا نجحنا، ولكنّ النجاح الحقيقيّ لن يُقاس بشهاداتكم، بل بما ستفعلونه في السنوات القادمة."...

وهذا ما كان، فقد كان الأثر على ذلك التغيير واضحاً، فقد انخفضت البطالة بنسبة 20% مقارنة بعشر سنوات قبل، وزاد عدد الشركات الناشئة إلى ثلاثة أضعاف، وتحسّنت مؤشّرات التنمية البشرية بشكل غير مسبوق، وارتفع معدل الدّخل الفردي، وتخرّج 20 ألف طالب من النظام الجديد يحملون مهارات حقيقيّة وقيماً راسخة وخبرات عمليّة...

المرحلة الثالثة من عام 2025 حتى عام 2030 ، وكانت مرحلة "الحصاد الأولي"...

وهنا بدأ الأثر الحقيقيّ يظهر على الاقتصاد والمجتمع، إذ تمّ تطبيق النظام على 100% من المدارس، فالخرّيجون الجدد لم يكونوا يبحثون عن وظائف، وقد واصل معدّل البطالة انخفاضه ليصل إلى 12%، وتخرّج 150 ألف طالب من النظام الجديد، وأُنشئت 10 آلاف شركة ناشئة يقودها شباب لا يتجاوزون الثلاثين، والأهمّ من الأرقام، كان التّحوّل الثقافيّ، فالمجتمع بدأ يحترم العمل المهنيّ كما يحترم الشهادات الأكاديميّة، والأسر بدأت تشجّع أبناءها على متابعة شغفهم لا على اختيار التخصّصات "المرموقة" فقط، والإعلام بدأ يحتفي بقصص نجاح الشباب المبدعين....

وهنا كان رئيس الوزراء، قد دخل الخمسين من عمره لكنّه لم يفقد حماسه، فقرّر في هذه المرحلة أنْ يبدأ بتصدير النّموذج إقليمياً، ودول عدّة بدأت تطلب المساعدة والاستشارة، ففتح مراكز تميّز دوليّة لتدريب المعلّمين على النّموذج الجديد، واستضاف مؤتمرات تعليميّة جمعت خبراء من كلّ مكان، فالنّموذج الذي بدأ كحلم في عام 2015، أصبح الآن ملهماً لدول أخرى....

المرحلة الرابعة من عام 2030 حتى عام 2035 ، وقد كانت مرحلة "النضج والريادة"...

وهنا كانت البطالة قد انخفضت إلى أقلّ من 10%، وربع مليون خريج من النظام الجديد أصبحوا قوّة عاملة تقود الاقتصاد، و15 ألف شركة ناشئة أُنشئت في مختلف المجالات، وأصبحت الدولة تُصنّف بين أفضل عشرين دولة عالمياً في التعليم بحسب اختبارات "بيزا وتيمس".. ورئيس الوزراء، الذي كان قد تجاوز الخامسة والخمسين، وقف في مؤتمر دولي قائلاً بفخر:

"قبل عشرين عاماً، كنّا ننظر إلى دول عالميّة بتعليمها واقتصادها بحسد، واليوم، دول أخرى تنظر إلينا بإعجاب، ولكنّ الفضل ليس لي، بل لكلّ معلم آمن بالرؤية، ولكلّ طالب عمل بجدّ، ولكلّ أب وأم دعموا أبناءهم، ولكلّ شركة شاركت في التدريب، ولكلّ مواطن صبر على التحوّل."...

وفي هذه المرحلة من عمر المشروع، بدأ رئيس الوزراء يفكّر في كيفيّة ضمان استدامة هذا الإنجاز للأجيال القادمة، فقد كان يعرف أنّ الحكومات تتغيّر والميزانيات تتقلّب والأولويّات تتبدّل، لكنّ التعليم يجب أنْ يبقى أولويّة دائمة، لهذا، لذلك قام بإطلاق مبادرة "الوقف المعرفيّ الوطني"، كمفهوم عميق مستوحى من التراث الإسلامي الغنيّ في الوقف، ولكنْ بصيغة معاصرة، ليكون استثماراً مستداماً في التعليم من قِبَل الأفراد والمؤسّسات والشركات، لذلك فقد دعا الجميع للمساهمة بطرق مختلفة؛ كما قام بتخصيص دولار واحد من عائدات النفط لدعم الصندوق الوقفيّ...

فها هو رئيس الوزراء يقول في إحدى خطاباته:

"الوقف المعرفي ليس مشروعاً خيرياً عابراً، بل هو عهد حضاريّ بيننا وبين التاريخ، فحين نوقف مالنا أو وقتنا أو خبرتنا للتعليم، فنحن لا نساعد طالباً واحداً، بل نساهم في بناء أمة كاملة، وهذا العهد يضعنا أمام رهانين كبيرين:

الرهان الأول؛ هل نستطيع نحن كشعب أنْ نحوّل فلسفة الوقف المعرفي من مجرّد فكرة جميلة نتحدّث عنها، إلى ممارسة يومية حقيقية تُغيّر وجه الواقع التعليمي؟ وهل نستطيع أنْ نجعل المساهمة في التعليم جزءاً طبيعياً من حياتنا، كما نساهم في بناء المساجد والمستشفيات؟

والرهان الثاني؛ هل نمتلك وعياً حضارياً عميقاً بمسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة؟ وهل نستعدّ للمساهمة ولو بالقليل في بناء صرح تعليميّ شامخ يضمن لكلّ طفل حقّه في تعليم نوعيّ يؤهّله لمواجهة تحدّيات المستقبل؟

ثم ختم كلمته بسؤال ترك أثراً عميقاً في نفوس المستمعين:

"بين هذين الرهانين، تتشكلّ ملامح مستقبلنا، فإمّا أنْ نكون شركاء في صناعة نهضة حقيقيّة تُعيد للأمة مكانتها، وإمّا أنْ نظلّ شهوداً على ضياع أجيال كانت بإمكانها أنْ تصنع الفارق، فالسؤال الوحيد الذي يجب أنْ نسأله لأنفسنا كلّ يوم هو: أين موقعنا من هذا العهد الحضاريّ؟

المرحلة الخامسة والأخيرة من 2035 حتّى عام 2040 ، وقد كانت مرحلة "الاستدامة والتجديد"...

وهنا إثبات بأنّ الهدف لم يكن الحفاظ على المكتسبات وحسب، إنّما ضمان أنّ النظام قادر على التجديد المستمرّ والتكيّف مع المتغيّرات المتسارعة، فقد أصبح الذّكاء الاصطناعيّ جزءاً عضوياً من العمليّة التعليميّة، والتعلّم الشخصيّ المبنيّ على البيانات الضخمة أصبح واقعاً لكلّ طالب، والثقافة المجتمعيّة التي تقدّر العلم والابتكار أصبحت راسخة وجذورها عميقة...

ففي عام 2040، بعد 25 عاماً كاملة من القرار الأول، وقف رئيس الوزراء، الذي أصبح في الستين من عمره وشعره خالطه الشيب، أمام نفس النافذة التي وقف أمامها في عام 2015، ونظر إلى الأسفل، فرأى مشهداً مختلفاً تماماً؛

رأى أطفالاً يذهبون إلى مدارسهم بحماس واضح، يحملون أجهزة لوحيّة خفيفة بدلاً من حقائب ثقيلة، يتحدّثون عن مشاريعهم بشغف، رأى البطالة أصبحت أقلّ من 5%، ونصف مليون خرّيج من النّظام الجديد أصبحوا يقودون كلّ قطاعات الدولة، و100 ألف شركة ناشئة تمّ إنشاؤها، والدّولة أصبحت ضمن أفضل 15 دولة عالمياً في التّعليم وفي مؤشّر السّعادة....

فابتسم بهدوء، وتذكّر ذلك اليوم قبل ربع قرن حين اتّخذ القرار الأجرأ في حياته، فقد كان يعرف أنّ الفضل ليس له وحده، بل لملايين الناس الذين آمنوا بالحلم وعملوا على تحقيقه، وكان يعرف أنّ المهمّة لم تنته، بل فقط بدأ فصل جديد، فصل سيكتبه الجيل الجديد الذي تخرّج من النظام الجديد، والذي أصبح الآن يتولّى المناصب القيادية في كلّ مكان...

واليوم وبعد 25 عاماً من الإنجازات،

يُحاور رئيس الوزراء في مقابلة، ويطرح عليه السؤال الحيويّ: "ما العوامل التي جعلت هذا المشروع الطّموح ينجح بينما فشلت محاولات إصلاح تعليميّ كثيرة في بلدان أخرى؟"....

فيجيب بصراحة مطلقة:

أولّاً وقبل كلّ شيء، الإرادة السياسيّة الثابتة التي لم تتزعزع مهما واجهنا من صعوبات، والدّعم المستمرّ من أعلى القيادات، وحماية المشروع من التقلّبات السياسية، وتحويله إلى مشروع وطني عابر للحكومات، كانت كلها أساسيّات للنجاح...

ثانياً، الاستثمار الحقيقيّ في المعلّمين، لإدراكنا لأهميّتهم، فقد رفعنا رواتبهم لتكون الأعلى في الدولة، ووضعنا معايير اختيار صارمة عالميّة، ودربناهم تدريباً مكثّفاً لسنتين، ووفرّنا لهم بيئة عمل محفّزة وداعمة...

ثالثاً، الاستثمار في التعليم المبكّر، وانتداب الكفاءات التعليميّة لإدارة هذه المرحلة الحيويّة...

رابعاً، الشفافية والمساءلة المطلقة، فقد كانت المنصّة الوطنيّة الإلكترونيّة ثورة في الشفافية، فكلّ شيء موثّق، كلّ شيء مرئي، لا شيء يَخفى، وهذا ما خلق ثقة هائلة بين المواطنين والحكومة، فقد كانت المساءلة حقيقيّة...

خامساً، المرونة والقدرة على التكيّف، فقد كنّا دائماً مستعدّين للتعديل بناءً على النتائج والتغذية الراجعة، وكنّا نتعلّم من الأخطاء، وهذا ليس ضعفاً بل قوّة...

سادساً، العمل على تفكيك مركزيّة التّعليم، وتطبيق نظام اللامركزيّة في التّعليم، من خلال إنشاء مراصد استشراف للمهارات المستقبليّة في كلّ مدرسة، وربطها بدائرة للتدريب والتقويم والجودة التعليميّة..

سابعاً، الشراكة المجتمعيّة الحقيقيّة، فقد كان هذا مشروعاً وطنياً شارك فيه الجميع؛ من أولياء الأمور الذين كانوا شركاء لا مراقبين، والقطاع الخاص الذي كان شريكاً حقيقياً لا مجرّد متبرّع، والمجتمع المدنيّ الذي كان رقيباً بنّاءً لا منتقداً هدّاماً، فحين يشعر الجميع بالملكيّة، يحمون المشروع ويطوّرونه...

ثامناً، تضمين مناهج إثرائية للقيم الإنسانيّة ومهارات القيادة التي تستهدف الطلبة من مراحل ما قبل التّعليم المبكّر وحتّى الجامعة..

تاسعاً، قيام القطاع الخاصّ – بناء على اتّفاق بينه وبين الحكومة- بالاستثمار في قطاع التعليم من خلال بناء وتشغيل وإدارة المدارس، مع الإقرار بدور الحكومة في شراء الخدمات التعليميّة من القطاع الخاص، هذا وينحصر دور الحكومة في وضع السياسات التعليميّة ومراقبة الجودة التعليميّة والمخرجات وتطوير المناهج وتقييم المعلمين..

عاشراً، تفعيل التّعليم عن بُعد كخيار إستراتيجيّ من جهة، لا كردّ فعل طارئ، فهو قد أصبح ركيزة أساسية في نظام تعليميّ مرن وشامل، بعد أنْ تمّ تأطيره وإرساء اللوائح والضوابط المنظّمة له، وإضفاء الطابع الرسميّ على مسارات التعليم البديلة من جهة أخرى، للخروج من إطار المنهج التقليديّ لتلبية شغف الطلبة وتوجهاتهم المختلفة، ممّا أوجد نظام تعليم شخصيّ ومرن حقاً، فوجد كلّ طالب المسار الذي يناسب طاقاته وأطلق العنان لإمكاناته، سواء أكان ذلك داخل جدران المدرسة أو عبر الفضاء الرقميّ، أو من خلال الجمع بينهما في نموذج هجين يضمن أفضل النتائج....

وهنا سؤال آخر يطرح عليه:

اليوم وبعد 25 عاماً من الإنجازات، ما هي الفوائد التي تحقّقت بعيداً عن الأرقام الجافّة؟

فكان جوابه:

هناك الكثير الذي حدث ولامس حياة الأفراد والمجتمعات؛

فعلى المستوى الفردي، تحوّل الطلبة إلى مفكّرين نقديّين للمعلومات، وأصبح الإبداع والابتكار جزءاً طبيعياً من شخصية كلّ خريج، والتّواصل والتّعاون مهارات متجذّرة، والقدرة على التّكيّف مع التّغيّرات السريعة سمة مشتركة، والتعلّم الذاتي عادة لدى الجميع، وتحسّن الذكاء العاطفيّ، وأصبح كلّ خرّيج يحمل قيماً راسخة وبوصلة أخلاقيّة واضحة مستمدّة من القرآن والتراث والقيم الإنسانيّة العليا، فهم لا يسعون للنّجاح بأيّ ثمن، بل يسعون لنجاح نظيف يفخرون به....

وعلى المستوى الاقتصادي، فقد تحسّنت جودة الموارد البشرية، فالخرّيجون أصبحوا مؤهّلين تأهيلاً عالمياًّ ويستطيعون المنافسة في أيّ مكان في العالم، والبطالة انخفضت إلى أقلّ من 3%، والاستثمارات الأجنبيّة بدأت تتدفّق على البلد لأنّ الشركات العالميّة أدركت أنّ هناك قوة عاملة متميّزة يمكن الاعتماد عليها، والاقتصاد تحوّل لاقتصاد المعرفة والابتكار حيث القيمة تُخلق من الأفكار والمهارات، وريادة الأعمال انتشرت كالنّار في الهشيم، وأصبح الإنتاج المحليّ يدار بأيدٍ وطنيّة ماهرة ويحلّ تدريجياً محلّ الاستيراد، فالاكتفاء الذاتيّ بدأ يتحقّق في مجالات كانت مستحيلة من قبل....

وعلى المستوى الاجتماعيّ، فقد تحقّقت العدالة التعليميّة بشكل غير مسبوق، فأصبحت الموهبة والإبداع أسباباً للتعيين، والفجوة بين الجنسين والمناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية بدأت تتقلّص بشكل ملحوظ، والحراك الاجتماعيّ أصبح ممكناً وحقيقياً، وتمكين المرأة تحقّق بشكل كامل، والجريمة انخفضت لأنّ الجيل مشغول بالإبداع والبناء فلا وقت ولا رغبة لديه في الانحراف، والصّحة النفسيّة تحسّنت لكون البيئة التعليميّة الإيجابيّة الداعمة التي لا تُوصم الخطأ ولا تعاقب الفشل قد خلقت أفراداً أكثر استقراراً عاطفياً وأعمق ثقة بأنفسهم...

وعلى المستوى الوطنيّ، فالإنجاز كان تاريخياً، والتنافسيّة الدوليّة للبلد قفزت بشكل هائل، والأمن الوطنيّ تعزّز، لأنّ مجتمعاً متعلّماً واعياً يفكّر بشكل نقديّ هو أقلّ عرضة للتطرّف والتلاعب والشائعات، والاستقلاليّة المعرفيّة تحقّقت، وأصبحنا منتجين للمعرفة وللاختراعات وللحلول المبتكرة، والقوّة الناعمة للبلد تضاعفت، فأصبح لها تأثير إقليميّ ودوليّ كبير بفضل نموذجها التعليميّ الملهم، وأصبحت البلد رائدة إقليمياً يُحتذى بها، فدول أخرى بدأت تطلب المساعدة لتطبيق النّموذج نفسه، والاستقرار السياسي تعزّز، لأنّ وجود مواطنين راضين ومنتجين ومتفائلين هم أفضل ضمانة لاستقرار أيّ بلد..

وعلى المستوى البيئيّ والتقنيّ، فقد أصبح الوعي جزءاً من ثقافة الجيل الجديد، والجاهزيّة للثورة الرقميّة أصبحت كاملة، فالجيل الجديد لا يخاف من التكنولوجيا بل يستخدمها بحكمة وإبداع، والابتكار التقنيّ ازدهر، فأصبحت البلد بيئة حاضنة للاختراعات التي تحلّ مشاكل محليّة وعالميّة، والتّحوّل نحو الطاقة المتجدّدة بقيادة كوادر وطنية مؤهّلة قد بدأ، فلا حاجة لاستيرادها من الخارج...

وعلى مستوى التعليم، فالمدارس قد تحوّلت إلى مراكز إبداع، وانتقلت من مبانٍ رماديّة بفصول متطابقة، ومقاعد خشبيّة صلبة مصطفّة في صفوف منتظمة، وسبورة خضراء أو بيضاء، ومعلّم يقف أمام الطلبة يتكلّم طوال الوقت، وطلبة يجلسون بصمت يتظاهرون بالاستماع، ومن مكان يذهب إليه الطفل مجبراً ويحسب الدقائق حتّى يقرع جرس الخروج، إلى...

مراكز تعلّم حيوية نابضة بالإبداع والحياة، بمساحات مفتوحة ومرنة يمكن إعادة تشكيلها حسب النشاط المرغوب، ومساحة كبيرة للمشاريع الجماعيّة، وزوايا هادئة للتّأمل والقراءة الفرديّة، ومساحات للعمل اليدويّ والتجريب، ومعامل ابتكار مجهّزة بأحدث التقنيات، ومعامل افتراضية ومراكز ذكاء اصطناعيّ ومعدّات روبوتات، وأدوات نجارة وميكانيكا، ومكتبات رقميّة تفاعليّة بها شاشات كبيرة وأجهزة لوحيّة ومساحات مريحة للقراءة والبحث، وحدائق ومساحات خارجيّة، وصالات رياضة مغلقة وملاعب خارجيّة، ومسرح خارجيّ للعروض والفعاليّات، ومساحات للفنون، وحوض سباحة مغلق بمواصفات أولمبيّة، بالإضافة إلى مسجد أو دار عبادة خاصّ بكلّ مدرسة، ومنصّات تعليميّة رقميّة وطنيّة أُنشئت لتوفّر محتوى تعليمياً غنياً ومتنوعاً، وواقعاً افتراضياً ومعزّزاً يُستخدم لتجارب تعليميّة غامرة، وذكاءً اصطناعياً بدأ يُستخدم لتخصيص التّعلّم، ونظاماً يتعلّم من أداء كلّ طالب ويقدّم له المحتوى والتمارين التي تناسب مستواه وأسلوب تعلّمه...

وقد تمّ ذلك على مراحل...

المرحلة الأولى: إعادة تصميم التعليم، وهي المرحلة الذهبيّة التي تمتدّ من سنّ 3-6 سنوات...

وهي مرحلة تعلّم المهارات الحياتيّة، واللبنة الأولى والنواة السليمة للطلبة، وفيها يتمّ اتقان مهارات القراءة والكتابة، والخطّ، والنطق السليم، إلى جانب بناء رصيد لغويّ غنيّ، ويكون المنهج ها هنا قائماً على اللعب والتجربة، ويتعلّم الطفل ها هنا كيف يعبّر عن مشاعره بطريقة صحيّة..

المرحلة الثانية: بناء المهارات وتنمية الذّات، وهي المرحلة التي تمتدّ من سنّ 7-10 سنوات...

وهي مرحلة اكتشاف الشغف والمهارات الأساسية، لا مرحلة حشو عقول الأطفال بمعلومات بنكيّة، فرحلة التعليم هنا قد أصبحت ممتعة لاكتشاف الذّات والعالم، فالهدف الأسمى تخريج طفل فضوليّ يسأل ولا يتوقّف عن السّؤال، واثق بنفسه يعرف أنّ الخطأ ليس كارثة بل فرصة للتّعلّم..

وهنا يتمّ تنمية ذكاء الطفل العاطفيّ من خلال "حكايات القيادة الأخلاقية"، وبناء الثقة بالنفس من خلال مساحات الاكتشاف الآمن، ويتمّ تطوير مهارات التّواصل الأساسيّة من خلال "لعب الأدوار القياديّة"...

وتكون المناهج هنا قائمة على البحث والاستكشاف مع دمج القرآن الكريم كمصدر حيّ للقيم والأخلاق لا كمادة منفصلة تُدرّس بجفاف، فالطّفل يتعلّم كيف يعبّر عن مشاعره بطريقة صحيّة، وكيف يتعاطف مع الآخرين، وكيف يحلّ النزاعات دون عنف، ويُشجّع على التساؤل والبحث عن إجابات بنفسه...

والتربية البدنيّة والفنون ليست مواد هامشيّة بل جزء أصيل من المنهج، فالجسم السّليم في العقل السّليم، والإبداع الفني يفتح أبواباً في الدماغ لا يفتحها أيّ شيء آخر...

أمّا التقييم فقد أصبح محطّات إتقان، وبشكل تراكميّ مستمرّ، ويُسجلّ كلّ يوم على منصة وطنية إلكترونيّة تضمّ ملفاً شاملاً لكلّ طالب، بإنجازاته الأكاديميّة، سلوكه وقيمه، مهاراته الاجتماعيّة والإبداعيّة، وهي منصّة تربط المدارس بالطلبة وأولياء الأمور بالجامعات بالشركات بالحكومة، وتضمن أنّ كلّ إنجاز يُحسب وكلّ مهارة تُوثّق....

المرحلة الثالثة، المسارات الاستكشافيّة والمهارات القياديّة، وهي المرحلة التي تمتدّ من سن11-15 عاماً...

وهي مرحلة لا تحتاج للمناهج الموحدة بشكل صارم، إنّما هناك مسارات استكشافيّة متنوعة؛ من علوم طبيعيّة، وتكنولوجيا وبرمجة، وفنون وتصميم، وعلوم إنسانيّة ولغات، وريادة أعمال ومشاريع، فكلّ طالب يستكشف عدّة مسارات، يجرّب، يخطئ، يتعلّم، يكتشف ما يشعل شغفه حقاً، وهنا يتمّ تطبيق مشاريع قياديّة مصغرة ضمن برامج موجّهة لتستهدف مهارات القيادة، ويتمّ تدريب الطلبة على حلّ النزاعات بطرق أخلاقيّة، وتوجههم نحو تطوير مهارات التفكير الناقد من خلال "مختبرات التفكير"...

وفي هذه المرحلة، يُطبق نظام متكامل لمتابعة السلوك والقيم والأخلاق بشكل يوميّ مستمرّ، فالمعلّم يسجلّ المواقف الإيجابيّة للطلبة، والأقران يشاركون في تقييم بعضهم البعض بطريقة بنّاءة، والطالب نفسه يُطلب منه التقييم الذاتيّ ليعزّز الوعي بأفعاله..

والقرآن الكريم والدراسات الإسلاميّة لا تُدرّس كمادة جافة يُطلب فيها الحفظ الأصم، بل تُربط بالحياة اليوميّة، والقيم الإسلامية تُترجم إلى سلوك عمليّ، والمهارات الأكاديميّة تتعمّق، وتُدرّس بطريقة تفاعلية لا بالحفظ والتلقين، والمشاريع الجماعيّة الحقيقيّة تحلّ محلّ الاختبارات التقليديّة في كثير من الأحيان، والتدريبات المهنيّة الأوليّة تبدأ في هذه المرحلة، فالطّلبة يزورون شركات ومصانع ومزارع، ويقضون أياماً في التدريب القصير خلال العطل، ليروا العالم الحقيقيّ خارج جدران المدرسة....

والتّقييم في هذه المرحلة يستمرّ بالنهج التراكميّ المستمرّ على المنصّة الوطنيّة، لكنْ مع إضافة محطّات إتقان أكثر تعقيداً، فبدلاً من الاختبارات النهائيّة التقليديّة، يُطلب من الطالب إثبات إتقانه لمهارة معينة من خلال مشروع أو عرض تقديميّ أو تطبيق عمليّ، والطالب الذي لا يتقن مهارة معيّنة، يُعطى فرصاً إضافيّة ومساراً مختلفاً لتحقيق الإتقان.

المرحلة الرابعة: التخصّص والعمل المشروع ، وهي المرحلة التي تمتدّ من سنّ 16-18 عاماً...

وهي مرحلة فاصلة بين الطفولة والرشد، وبين التعلّم النظريّ والتطبيق العمليّ، وبين الحلم والواقع، وهنا ينقسم الطريق إلى مسارين رئيسيين متساويين في القيمة والاحترام؛ المسار الأكاديمي الذي يُعدّ الطالب للجامعات والبحث العلميّ والتخصّصات النظرية، والمسار المهني التقنيّ الذي يركّز على التدريب العملي المكثّف مع القطاع الخاص في مجالات الصناعة والتقنية والحرف المتقدّمة...

وأهمّ ما يصبغ هذه المرحلة وجود التعلّم القائم على المشاريع التطبيقية الحقيقيّة التي تخدم المجتمع، فيتمّ لذلك تأسيس " بنك المشاريع القياديّة"، فكلّ طالب، سواء أكان في المسار الأكاديميّ أو المهنيّ، يُطلب منه تنفيذ مشروع حقيقيّ على مدار عامين، بحيث يكون له أثر حقيقيّ، كتصميم جهاز، أو إجراء بحث، أو تطوير تطبيق، وهذه المشاريع لا تُقيّم بالدرجات التقليديّة، بل بالأثر الحقيقيّ الذي تحدثه وبالمهارات التي اكتسبها الطالب خلال تنفيذها....

وهنا تغدو الشراكة مع القطاع الخاص إلزاميّة، فمن جانب أوّليّ فكلّ طالب يجب أنْ يقضي ما لا يقل عن ستة أشهر كاملة في التدريب الميداني في شركات حقيقيّة، يعمل مع موظفين حقيقيّين، ويواجه تحدّيات حقيقيّة، ويتعلّم كيف يعمل العالم فعلاً...

ناهيك عن أنّ ريادة الأعمال والابتكار قد أصبحت ها هنا مادة إلزاميّة لا اختياريّة، فالطالب يتعلّم كيف يحوّل فكرة إلى مشروع، وكيف يكتب خطّة عمل، وكيف يجمع تمويلاً، وكيف يدير فريقاً، وكيف يتعامل مع الفشل ويحوّله إلى درس. ..

والتقييم النهائيّ لهذه المرحلة لا يعتمد على اختبارات نهائيّة، بل على محفظة إنجازات شاملة يجمعها الطالب على مدار سنتين: مشاريعه، تقارير تدريباته، شهادات مهاراته، تقييمات أصحاب العمل الذين دربّوه، وثائق أعماله التطوعيّة، وكلّ شيء، فهذه المحفظة هي ما سيحدّد مستقبله، فالتّقييم التراكميّ الكامل على المنصّة الوطنية من المراحل جميعها سيُستخدم لتحديد أولوية البعثات الدراسيّة، وأولويّة التوظيف الحكوميّ، ومقدار الدعم الحكومي لمشاريع الخريجين الناشئة...

المرحلة الخامسة، وهي مرحلة التعلّم المستمرّ وإعادة التأسيس ....

وهي مرحلة تمتدّ مدى الحياة، وفيها يتمّ توفير وحدات تعليميّة قصيرة ومرنة يمكن لأيّ شخص، في أيّ عمر، وفي أيّة مرحلة من حياته المهنيّة، أنْ يلتحق بها لتحديث مهاراته أو تعلّم مهارات جديدة أو حتّى تغيير مساره المهني بالكامل، فالمنصّات التعليميّة الرقميّة الوطنيّة التي بُنيت بأحدث التقنيات، أصبحت متاحة للجميع مجاناً، وتقوم بتقديم دورات معتمدة في كلّ شيء من الذّكاء الاصطناعيّ إلى إدارة المشاريع إلى المهارات الحرفيّة المتقدّمة، وبرامج تحديث المهارات تُصمّم بالتّعاون مع القطاع الخاص لتكون مرتبطة مباشرة باحتياجات السوق الفعليّة، والشهادات المهنيّة التي تُمنح من هذه البرامج تُعترف بها رسمياً من الحكومة والشّركات...

فالتعليم ها هنا لم يعد محصوراً في سنوات الشباب، بل أصبح رفيقاً لكلّ مراحل الحياة...

وأعقب قوله:

وبعد كلّ هذه النتائج والفوائد، وجب التنويه إلى أنّ الطريق لم تكن مفروشة بالورود، فقد واجهنا العديد من التحدّيات التي كادت أنْ تقضي على حلمنا مرات عديدة، ومنها؛

التحدّي الأوّل والأكبر كان مقاومة التغيير، فكثيرون رفضوا النموذج الجديد؛ لأنّه كان يتطلّب منهم تغيير كلّ ما اعتادوا عليه طوال حياتهم المهنية، وأولياء أمور كثيرون كانوا خائفين من المجهول، ومؤسّسات تقليديّة كالنقابات وبعض الأكاديميّين المحافظين رفضوا النّموذج واعتبروه تدميراً للتّعليم لا إصلاحاً له، وأمام هذا التحدّي توجّب علينا إطلاق حملات توعية مكثفة، وإظهار النتائج الملموسة من المدارس النموذجيّة التي لا يمكن إنكارها، وإشراك الأطراف جميعها في التخطيط والتنفيذ حتى يشعروا بالملكيّة، لا بأنّ شيئاً يُفرض عليهم من الأعلى....

التحدّي الثاني كان محدوديّة الموارد، ففكرة تحويل آلاف المدارس إلى مراكز تعلّم عصريّة يتطلّب مليارات، ورفع رواتب عشرات آلاف المعلمين بنسبة 200% يتطلّب ميزانية ضخمة، والتكنولوجيا والتدريب يحتاجان استثمارات هائلة، ولكنْ تمّ التوجّه نحو إعادة توزيع الميزانيات بجرأة، وتخصيص 20% من الميزانيّة الوطنيّة للتّعليم، وجذب شراكات مع القطاع الخاص ممّا قدّم موارد إضافيّة، وتمّ طلب منح ودعم دوليّ من منظّمات تؤمن بالتّعليم...

التحدّي الثالث كان تغيير العقليّات والثقافة المتجذّرة، فالمجتمع كان يقدّر الشهادة لا المهارة، وكانت ثقافة الحفظ الأصمّ راسخة، فالطالب "المتفوّق" هو من يحفظ أكثر، لا من يفهم ويبتكر أكثر، وثقافة المنافسة السلبيّة كانت سائدة، وكان الحلّ الاحتفاء بقصص النجاح الملهمة من الخريجين الذين بدأوا مشاريعهم الخاصّة، والطلب من الإعلام أنْ يدعم التحوّل بتسليط الضوء على النماذج الإيجابيّة لا على المشاكل فقط...

التحدّي الرّابع كان في تحقيق التوازن بين السرعة والجودة، فقد كان هناك ضغط دائم لتحقيق نتائج سريعة، ولكنّ التّسرّع على حساب الجودة سيدمّر كلّ شيء، لذلك فقد تمّ اختيار التطبيق التّدريجيّ المدروس، مع متابعة التقييم المستمرّ والتعديل بناءً على التغذية الراجعة، فالصبر الإستراتيجيّ ليس ضعفاً، بل هو حكمة، فنحن نبني لخمسة وعشرين عاماً، لا لخمسة وعشرين يوماً...

والتحدّي الخامس كان في الحفاظ على الإرادة السياسية الثابتة عبر السنين، ففي أيّ مشروع طويل الأمد، هناك دائماً خطر تغيّر الحكومات وتغيّر الأولويات ونسيان المشروع أو إلغائه، لذلك فقد تمّ تحويل المشروع إلى مشروع وطنيّ عابر للحكومات، وحصل على دعم من الأحزاب السياسية الرئيسية جميعها، وأشرك

المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص بشكل عميق حتى يصبحوا حماة للمشروع، وطبّق فكرة الوقف المعرفيّ كنوع من الضمان لحماية استمرارية المشروع...

انتهى الحوار ...

وأعلن بدء حفل كبير بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على إطلاق المشروع، فوقف رئيس الوزراء، الرجل الذي أصبح في الستين من عمره، أمام آلاف الحضور من خرّيجي النظام الجديد الذين أصبحوا الآن قادة في كلّ المجالات، وبدأ حديثه بصوت هادئ لكنه مشحون بالعاطفة:

"قبل خمسة وعشرين عاماً، وقفت أمام نافذة مكتبي، وشاهدت مشهداً لم أرده أنْ يكون مستقبل أبنائنا، في تلك اللحظة، فقررت فعل شيئ مختلف، جريء، وقد يبدو مستحيلاً في نظر الكثيرين، واليوم، وأنا أنظر إليكم، أشعر بفخر عميق يصعب وصفه بالكلمات، فأنتم لستم فقط خريجي نظام تعليمي جديد، بل أنتم الدليل الحيّ على أنّ الأحلام الكبيرة يمكن أنْ تتحقّق حين نؤمن بها ونعمل من أجلها بإخلاص، صحيح أنّ الطريق لم يكن سهلاً، وأنّنا قد واجهنا شكوكاً ومقاومة وصعوبات كادت أنْ تقضي على الحلم، ولكنّنا لم نستسلم، لأنّنا كنّا نؤمن بكم، وكنّا نعرف أنّ بداخلكم قدرات هائلة تنتظر فقط البيئة المناسبة لتتفتّح...

ثمّ أشار بيده إلى الحضور:

أنتم اليوم تقودون هذا الوطن، فمنكم العلماء الذين يجرون أبحاثاً تُنشر في أرقى المجلات العالميّة، ومنكم المبتكرون الذين يخترعون حلولاً لمشاكل كانت تبدو مستحيلة، وفيكم روّاد الأعمال الذين يخلقون فرص عمل لآلاف الشباب، ومنكم المعلّمون الذين يشكّلون الجيل الذي يأتي بعدكم بالروح نفسها التي تعلّمتم بها، فأنتم القادة الذين يحملون قيماً راسخة ورؤية واضحة، والجيل الذي حوّل الحلم إلى واقع....

وبدأ صوته يرتفع قليلاً:

رسالتي لكم اليوم بسيطة وواضحة؛ لا تتوقّفوا عن التطوير، فما أنجزناه هو البداية، فقد حقّقنا منذ عام 2015 وحتّى اليوم، نقلة مهولة نحو بناء اقتصاد منتج متنوّع ورقميّ، فها نحن نرى العديد من المشاريع العملاقة التي نمت وازدهرت، والعديد من القطاعات غير النفطية التي انتعشت، ممّا أدّى لتحقيق فائض ماليّ واستقرار اقتصاديّ، ناهيكم عن توجّهنا نحو الحوكمة الرقميّة المتقدّمة التي أدّت لإنشاء العديد من شركات التقنية العالمية، وهذا انعكس بدوره علىالاستثمارات الضخمة التي حدثت في مجال الذكاء الاصطناعي والفضاء، ممّا جعلنا مركزاً تقنياً له وزنه إقليمياً وعالمياً..

ولضمان مستقبل تعليميّ مزدهر ومستدام، وسير مسيرة الإصلاح التعليميّ بثبات وكفاءة، فقد وجب أنْ نفعّل ما نملكه اليوم من الأدوات المتمثّلة في منصّة وطنيّة رقميّة هي بمثابة خزان معرفي لا ينضب للتطوير، وهيئة وطنيّة للإنذار المبكّر للتعليم هي العين الساهرة التي لا تغفل عن رصد التحدّيات واقتراح الحلول الناجعة..

وبفضل من اللّٰه، فإنّنا إلى جانب ما سبق نمتلك نظاماً راسخاً لحوكمة اختيار القيادات التعليميّة، لضمان انتقاء صفوة الشباب المؤهّلين لقيادة هذه المسيرة، ناهيكم عن كوننا نعوّل بشكل كبير على مراكزنا التدريبية المتخصّصة لرفع مستوى الكفاءة التربويّة والعلميّة، وضمان تجويد مخرجاتها، ودورها في صنع المعلّم الكفؤ الذي سيقود ركاب التغيير نحو المستقبل الأفضل...

فهذه الإنجازات العظيمة والأدوات المتفرّدة من منصّات وغيرها، لم يكن لها لتتحقّق لولا التّحوّل الإستراتيجيّ الذي قمنا به في التّعليم، ممّا أنتج كفاءات وطنية استطاعت أنْ تقود قطار التنمية، فالتنمية ليست مجرّد خطط على الورق أو أموال تُضخّ في مشاريع، إنّما هي قدرة واستعداد لتحويل هذه الخطط والأموال إلى واقع ملموس، وغياب الكفاءة هو العائق الذي يحول دون تحويل هذه الإمكانات إلى نتائج، لذا ففكّ هذا "القفل" ليس رفاهية، بل هو شرط أساسيّ لأيّ أمل في تحريك عجلة التنمية التي ثبتت في مكانها...

لذلك لا تنسوا بأنّ العالم يتغيّر بسرعة مذهلة، والتعليم يجب أنْ يتطوّر معه باستمرار، وعليكم تقع المسؤوليّة لحماية هذا الإرث الذي بنيناه معاً، طوّروه بأفكاركم الجديدة، وانقلوه للعالم ليستفيد منه الآخرون، واجعلوا وطنكم منارة للعلم والمعرفة والابتكار، لا فقط في المنطقة، بل في العالم كله، فالتعليم ليس مشروعاً ينتهي حين نبني المدارس أو نخرّج الطلبة، التعليم رحلة مستمرّة نحو مستقبل أفضل لكلّ جيل، وأنتم الآن قادة هذه الرحلة، فتذكّروا دائماً: خير الناس أنفعهم للناس، وأنفع ما تقدّمونه للناس هو تعليم يُحرّر العقل ويُنير الدرب."..